واما الناصب المهذار فمثاله مثل الحمار الذي تحمل الكسفار رحمه

على المقدمة الكلية العقلية الضرورية فلا يستحق الا الاعراض على ان ظاهر ذكره
من ان الاحتياج الى الغير الذي لم يكن من ذاته يوجب الامكان يقتضي ان الواجب
لو احتاج الى شيء من السماويات والارضيات ايضا لا يكون ذلك موجبا
لامكانه لان الكل ناش من ذاته وفساده اظهر من ان يخفى واما ما اجاب به هنا
ثانيا بقوله قلنا لا يلزم التكثر لان الصفات الزائدة ليست غيره مغايرة كلية
كما سبق فمردود بما سبق من كونه في السخافة نظير قول من قال منه الحمار واما
ما اجاب به ثالثا من جواز كون البقاء قائما بذاته تع من غير احتياج الذات اليه
فهو كلام فاسد كاثبات وجودات متعددة وتشخصات متعددة وعلوم متعددة
من غير حاجة له اليها وبالجملة ليس في ذلك سوى اثبات فضل نزر العقلاء من الحكماء
الاجرام الفلكية عنها الشرفها فكيف لا ينزه الله سبحانه عنه واما ما اجاب به رابعا
من ان البقاء موصوف ببقاء هو عين ذلك البقاء آه ففيه ان المتنازع
فيه بيننا وبينكم هو انه هل يجوز ان يكون تع باقيا بالبقاء الذي هو عين ذاته ام
لا فاذا جاز ان يكون البقاء باقيا بالبقاء الذي هو عين ذاته جاز ان يكون بقاؤه تع
ايضا كذلك فانهدم بنيان ما استدل شيخكم الاشعري من ان الواجب باق
فلا بد ان يقوم به معنى هو البقاء كما ذكر في المواقف وشرح التجريد وايضا
الاشاعرة انما ذهبوا الى زيادة الصفات وانكروا عينيتها لزعم ان القول
بالعينية راجعة الى النفي المحض وان يكون مؤدى ذلك كما صرح انه تع عالم
لا علم له وقادر لا قدرة له الى غير ذلك كما صرح به شارح العقايد وهذا المحذور
الذي حملهم الى القول بزيادة الصفات آت في البقاء وبقاء البقاء ايضا فكيف
نسوا انكارهم للعينية واعترفوا به ههنا قائلين بان البقاء موصوف ببقاء
هو عين ذلك البقاء وبالجملة كلام المص ههنا الزامي لهم فان رجعوا عن ذلك
ووافقوا فنعم الوفاق والحمد لله رب العالمين واما ما اجاب به خامسا
عما نقله من قول المص ولانه يلزم ان يكون محلا للحوادث فيكون له بقاء آخر
يتس ففيه ان المنقول كلام مليح عليه اثار السقم لان تفريع لزوم التس على
كونه محلا للحوادث مما لا وجه له ويعضده ايضا كلام المص في كتاب نهج المسترشدين
حيث قال ولان البقاء لو كان زائدا على الذات لزم التس انتهى فالظاهر ان الناسخ
زاد في كلام المص او نقص كما وقع منه مثل هذا غير مرة فوجب الرجوع الى اصل مصحح من
نسخ المص ههنا ليتضح حقيقة الحال واما ما اجاب به سادسا عن لزوم التس بما
فمدفوع بما اسبقناه من لزوم انهدام دليلهم واما ما اجاب به سابعا من ان الصفات
ليست مغايرة للذات بالكلية فيمكن ان يكون البقاء صفة للذات ويبقى ببقاء
الذات آه ففيه ان من جملة الصفات الباقية بعد تعم البقاء فان اريد ببقاء البقاء

بقاء الذات

٣٧

ببقاء الذات عينه الذي بقي به الذات يلزم ما ذكرنا سابقا من انهدام دليلهم على
زيادة البقاء على الذات وان اراد به غير ذلك البقاء يلزم لبقاء الذات بقائين
وهو مما لم يقل به احد فتعين ان يكون بقاء البقاء ببقاء قايم بذاته فيلزم ما ذكره المص
من قيام المعنى بالمعنى وايضا هذا البحث الزامي على الاشاعرة حيث استدلوا على
عدم بقاء البقاء ببقاء قايم بذاته فيلزم قيام الاعراض بوجوه ثلثة مذكورة في المواقف
منها انها لو بقيت لكانت متصفة ببقاء قايم بها والبقاء عرض فيلزم قيام العرض
بالعرض والا فالبقاء عند المص وساير المحققين ليس بعرض بل هو امر اعتباري يجوز
ان يتصف به العرض كالجوهر وايضا ليس قيام العرض بالعرض مستحيل عنده كما صرح
به في نهج المسترشدين حيث قال ولا يستحيل قيام العرض بعرض كالسرعة القايمة بالحركة
ولا بد من الانتهاء الى محل جوهري وهذا صريح فيما ذكرنا من ارادة الالزام والله اعلم بحقايق
المرام قال المص رفع الله درجته خاتمة تشتمل على حكمين الاول البقاء يصح على
الاجسام هذا حكم ضروري لا يقبل التشكيك وخالف فيه النظام من الجمهور فذهب
الى امتناع بقاء الاجسام وهذا حكم ضروري باسرها بل كل آن يوجد فيه جسم ما يعدم
ذلك الجسم في الآن الذي بعد ولا يمكن ان يبقى جسم ما من الاجسام فلكيتها وعنصريتها
بسيطها ومركبها ناطقها وغيره آنين ولا شك في بطلان هذا القول لقضاء الضرورة
بان الجسم الذي شاهدته قبل تغميضها والمنكر لذلك سوفسطائي بل السوفسطائي لا يشك
في ان بدنه الذي كان بالامس هو بدنه الذي كان الآن وانه لم يتبدل بدنه من اول
لحظة الى اخرها وهؤلاء جزموا بالتبديل انتهى قال الناصب خفضه الله اقول الجسم
عند النظام مركب من مجموع اعراض مجتمعة والعرض لا يبقى زمانين كما سنذكر بعد هذا
فالجسم ايضا يكون كذلك عنده والحق ان ضرورة موجودية البقاء وعدم جواز
قيام العرض بالعرض دعتا الى الحكم بان الاعراض لا يبقى زمانين وليست هذه الضرورة
حاصلة في الاجسام لجواز قيام البقاء بالجسم واما ما ذهب اليه النظام ان الجسم مجموع
الاعراض المجتمعة فباطل فمذهبه في عدم صحة البقاء على الاجسام تكون باطلة كما ذكره
انتهى اقول غرض الناصب من ذكر حقه الباطل اظهار ان فساد قول النظام
ليس لاجل فساد قوله بعدم بقاء الاعراض الذي هو مبني حكمه على عدم بقاء الاجسام
بل هو لاجل فساد حكمه بان الاجسام مركبة من الاعراض لان ما شارك فيه الاشعري
معه من القول بعدم بقاء الاعراض مبني على مقدمتين ضروريتين هما موجودية البقاء وعدم
جواز قيام العرض بالعرض هذا محصل مرامه ويتوجه عليه ان دعوى الضرورة في كل من
المقدمتين باطلة اذ التحقيق ان البقاء امر اعتباري كما اعترف صاحب المواقف
ايضا وقد مر ايضا جواز قيام العرض بالعرض كالسرعة والبطوء بالحركة والدليل المذكور
في المواقف الخ وغيره لاثبات عدم بقاء الاعراض مدخول كما سيجيء ما يوضحه فيكون

خاتمة الاول البقاء على الاجسام

حال فتح ابي بكر الدول الخ

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)